

Proposed Framework for Tax Accounting on the Uses of Artificial Intelligence

*Manal N. Saleh

College of Administration and Economics, University of Mosul, Mosul, Iraq

***Corresponding author:**

Manal N. Saleh

manal_nagv@uomosul.edu.iq



This work is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International License](#).

Abstract

The research aims to identify the tools and areas of artificial intelligence that are subject to tax in the digital environment, and how to account for them in light of the problems and challenges resulting from the absence of legislation that is compatible with the digital nature of such transactions. This is done by developing a proposed integrated framework for tax accounting in the context of digital transformation and artificial intelligence. The research reached several conclusions, the most important of which is the lack of legislation covering tax transactions in the digital environment and in light of the variables of artificial intelligence. This is in addition to some instructions that have not been unified at the international level, in addition to the lack of mandatory implementation. The research included several recommendations, most notably the need to unify legislation related to tax accounting at the global level and the need to keep pace with global developments.

Keywords: Tax Accounting, Digital Economy, Artificial Intelligence (AI)

Conclusions:

1. Imposing taxes on digital economy transactions and artificial intelligence technologies entails gains and opportunities that must be taken into consideration.
2. There are many challenges and problems facing the taxation of digital transactions, the most important of which are the difficulty of determining tax jurisdiction, the ease of profit shifting, and the ambiguity of the digital economy.
3. The technical challenges facing the taxation of digital transactions lie in the qualification of the tax administration, the availability of technical tax knowledge among those responsible for tax enforcement, and the provision of the necessary infrastructure.
4. The legislative challenges are represented in how to deal with many variables resulting from the inadequacy of current legislation in addressing the dynamics of the digital economy.
5. The professional challenges arise from the lack of clarity in the procedures and mechanisms related to taxing digital transactions, the difficulty of proving transactions and contracts, and the challenge of achieving tax justice in digital transactions similar to traditional ones.
6. In addition to the above, there are also political challenges stemming from international transactions and the differences in tax systems for multinational companies, among other issues.
7. Taxes on digital transactions can be imposed through individual solution options and international solution options, by adopting a set of measures that ensure a temporary solution until a unified international resolution is issued.

إطار مقترح للحاسب الضريبي عن مجالات استخدام الذكاء الاصطناعي

*منال ناجي صالح

كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، الموصل، العراق

المستخلص:

يهدف البحث الى معرفة ادوات ومجالات الذكاء الاصطناعي التي يتم اخضاعها للضريبة في ظل البيئة الرقمية وكيفية التحاسب عنها في ظل المشاكل والتحديات الناتجة عن غياب التشريعات التي تتلاءم مع الطبيعة الرقمية لمثل هذه التعاملات من خلال اعداد اطار مقترح متكامل للتحاسب الضريبي في ظل بيئة التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي، وتم التوصل من خلال البحث الى بعض الاستنتاجات اهمها عدم وجود تشريعات تغطي التعاملات الضريبية في ظل البيئة الرقمية وفي ظل متغيرات الذكاء الاصطناعي. ماعدا بعض التعليمات التي لم يتم توحيدها على المستوى الدولي بالاضافة الى عدم الزامية تطبيقها، وقد تضمن البحث بعض التوصيات اهمها وجوب توحيد التشريعات الخاصة بالتحاسب الضريبي على مستوى عالمي وضرورة مواكبتها للتطورات الحاصلة في العالم.

*المؤلف المراسل:

منال ناجي صالح

manal_nagy@uomosul.edu.iq



هذا العمل مرخص

بموجب المشاع الابداعي نسب المصنف

4.0 دولي (CC BY 4.0)

الكلمات المفتاحية: التحاسب الضريبي، الاقتصاد الرقمي، الذكاء الاصطناعي

المقدمة

يشهد العالم تطورا متسارعا في مجال الذكاء الاصطناعي والروبوتات وتشعب المجالات التي يمكن ان يستخدم فيها الذكاء الاصطناعي، مما يؤثر بشكل كبير على البنية الاقتصادية، فعلى الرغم من أن استخدام الذكاء الاصطناعي يمكن أن يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتحسين الكفاءة، إلا أنه يمكن أيضا أن يؤدي إلى فقدان الوظائف وتفاقم الفجوة بين الطبقات الاقتصادية، حيث أن فرض الضرائب على تقنيات الذكاء الاصطناعي يثير تساؤلات عديدة، بما في ذلك كيفية تصنيفها ضمن النظام الضريبي، ومن ينبغي أن يتحمل المسؤولية الضريبية عند استخدامها بدلا من البشر، وكيفية توجيه العائدات الضريبية بشكل عادل وفعال. وبالتالي كيف يمكن تصميم نظام ضريبي يعكس التطور التكنولوجي السريع ويضمن تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية الضريبية الجديدة التي يثيرها استخدام الروبوتات والذكاء الاصطناعي في العالم الحديث، فضلا عن التحديات والمعالجات التي تواجه فرض الضرائب على تقنيات الذكاء الاصطناعي وبالتالي تصميم إطار مقترح للتحاسب الضريبي في ظل تقنيات الذكاء الاصطناعي بكل اركانه.

أولا: مفهوم واهمية الذكاء الاصطناعي

أصبح الذكاء الاصطناعي (AI) أحد المحركات الرئيسية للتطور التكنولوجي في العصر الحديث، حيث أحدث ثورة في مختلف القطاعات، بدءا من الصناعة والطب، وصولا إلى التعليم والاقتصاد. يتميز الذكاء الاصطناعي بقدرته على تحليل كميات هائلة من البيانات بسرعة ودقة فائقة، مما يتيح للشركات والحكومات اتخاذ قرارات أكثر استنارة وكفاءة. كما يساهم في أتمتة العمليات الروتينية، مما يوفر الوقت والجهد ويزيد من الإنتاجية (الكبيسي، 2012، 14).

وقد ساهم الذكاء الاصطناعي في تعزيز الأمن السيبراني، حيث يتم استخدامه لاكتشاف الهجمات الإلكترونية والتصدي لها قبل وقوع أضرار جسيمة. كما أدى إلى تطورات كبيرة في وسائل النقل الذكية، مثل السيارات ذاتية القيادة، التي تساهم في تقليل الحوادث وتحسين كفاءة المرور. وبفضل هذه الإمكانيات الهائلة، أصبح الذكاء الاصطناعي ليس مجرد تقنية حديثة، بل عنصرا أساسيا في تشكيل مستقبل البشرية، مما يستدعي ضرورة فهمه وتطويره للاستفادة القصوى من إمكانياته (سليمان ورضون، 2021، 504).

ان تعريف الذكاء الاصطناعي له مفاهيم عدة حيث وضع العديد من الفقهاء في الاختصاص تعاريف مختلفة له حيث عرفه البعض على انها أصول المعلومات ذات حجم كبير و بسرعة عالية يتطلب معالجة المعلومات لاتخاذ القرار و تعزيز المواقف. وعرفه البعض الآخر بأنه تيار من العلم والتقنيات الذي يضم طرقا ونظريات وتقنيات تنشئ الآت تستطيع محاكاة والتنافس مع الذكاء البشري، والبعض الآخر عرفه بأنه بعض أجزاء من علوم الحاسبات الآلية تهدف الى تصميم أنظمة ذكية ذات مستوى عالي الدقة بحيث يوازي الذكاء البشري لعملها على محاكاة السلوك الإنساني، لذا يمكن القول أن الذكاء الاصطناعي هو عبارة عن تقنيات برمجهما الإنسان وقام بتغذيتها بالبيانات والمعلومات الدقيقة بجهد يعبر عن عصارة العلم الذي درسه الهدف منه هو تصميم أنظمة ذكية عالية السرعة والدقة تسهل الحياة اليومية بجهد أقل وكلفة متوسطة. بذلك، يمثل الذكاء الاصطناعي أهم مخرجات الثورة الصناعية الرابعة لتعدد استخداماته في المجالات العسكرية والصناعية والاقتصادية والتقنية والتطبيقات الطبية والتعليمية والخدمية (خشان، 2021، 222). على ذلك، من المتوقع أن أن يفتح الذكاء الاصطناعي الباب لابتكارات لا حدود لها وأن يؤدي

على الصوت والصور، مما يسهم في تحسين تجربة المستخدم وتطوير الأنظمة الذكية في مجالات متعددة. على هذا الأساس، يقوم الذكاء بتصريف الإنسان، ويستخدم أسلوب مقارن للأسلوب البشري في حل المشكلات، بالإضافة إلى إنه يتعامل بالعديد من الخصائص الاصطناعي مع الفرضيات بشكل متزامن وبدقة السرعة عالية. مما سبق يمكن تلخيص مميزات الذكاء الاصطناعي بما يأتي: (شلاكة، 2024، 39):

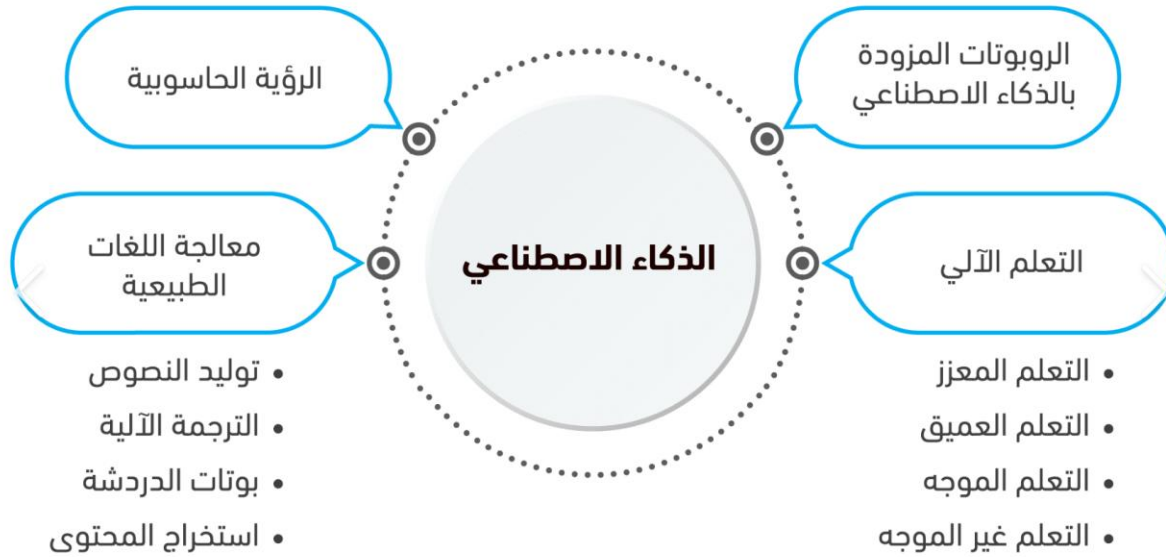
1. استخدام الذكاء في حل المشاكل المعروفة مع غياب المعلومة الكاملة التفكير، والإدراك، واكتساب المعرفة، وتطبيقها.
2. التعلم والفن من التجارب والخبرات السابقة.
3. معها استخدام الخبرات القديمة وتوظيفها في مواقف جديدة.
4. الاستجابة السريعة للمواقف والظروف الجيدة.
5. التعامل مع الحالات الصعبة والمعقدة.
6. التعامل مع المواقف الغامضة مع غياب المعلومة.
7. تمييز الأهمية النسبية لعناصر الحركة المعروفة.
8. التصور والإبداع وفهم الأمور المرئية وإدراكها.
9. تقديم المعلومة لإسناد القرار.

ويشهد الذكاء الاصطناعي (AI) استخدامًا واسعًا في مختلف المجالات، مما جعله عنصرًا أساسيًا في التطور التكنولوجي الحديث. في القطاع الصحي، يُستخدم الذكاء الاصطناعي في تشخيص الأمراض، وتحليل صور الأشعة، وتطوير العلاجات المخصصة، مما يحسن جودة الرعاية الصحية ويقلل من الأخطاء الطبية. أما في مجال الأعمال والتمويل، فهو يساعد في تحليل البيانات الضخمة، واكتشاف الاحتيال، وتحسين تجربة العملاء من خلال التوصيات الذكية والردشة الآلية (Chatbots). كما يلعب دورًا مهمًا في قطاع التعليم من خلال أنظمة التعلم الذكية التي تقدم محتوى تعليميًا مخصصًا لكل طالب، بالإضافة إلى تحسين طرق التقييم والتوجيه الأكاديمي. في الصناعة والتصنيع، يستخدم الذكاء الاصطناعي في الروبوتات الذكية وأتمتة خطوط الإنتاج، مما يزيد الكفاءة ويقلل التكاليف. كما أن له تطبيقات مهمة في الأمن السيبراني، حيث يساعد في الكشف عن التهديدات الرقمية وتعزيز الحماية ضد الهجمات الإلكترونية. وبفضل تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي، أصبح أيضًا جزءًا أساسيًا من أنظمة النقل الذكية، مثل السيارات ذاتية القيادة وتحليل حركة المرور لتحسين السلامة والكفاءة. إن الاستخدامات المتعددة للذكاء الاصطناعي تجعل منه قوة دافعة نحو مستقبل أكثر ذكاءً وكفاءة. والشكل أدناه يعرض بعض مجالات واستخدامات الذكاء الاصطناعي.

إلى مزيد من الثورات الصناعية بما يحدث تغييرا جذريا في حياة الانسان، إذ مع التطور التكنولوجي الهائل والمتسارع وما يشهده العالم من تحولات في ظل الثورة الصناعية الرابعة سيكون الذكاء الصناعي محرك التقدم والنمو والازدهار خلال السنوات القليلة القادمة (الهاشمي، 2014، 180). في ضوء ذلك، سيتمكن الذكاء الاصطناعي وما يستتبعه من ابتكارات من أن يؤسس لعالم جديد قد يبدو الآن ضربا من ضروب الخيال، ولكن البوادر الحالية تؤكد على أن خلق هذا العالم بات قريبا وقد اعتادت المملكة العربية السعودية عدم انتظار المستقبل، بل الدخول إليه والتنافس على تقنياته واستباق تحدياته ووضع الحلول الناجحة لها (الشمري، 2022، 590). كل ذلك يفسر توجه الدولة الحثيث نحو الاستثمار في تفعيل تقنيات الجيل الرابع من الثورة الصناعية وعلى رأسها الذكاء الاصطناعي لتحقيق أهدافها التنموية الطموحة باعتباره لغة المستقبل التي لا محيد عن إدراك أبعديتها والقضاء على أميته عبر اعتماد العديد من القطاعات الاقتصادية مثل الصحة والتعليم والخدمات والقطاعات الحيوية الأخرى عليه، فضلا عن الفرص الاقتصادية الكبيرة التي يوفرها للكثير من القطاعات الاقتصادية بالدولة، وقدرته على تحقيق أرباح طائلة مع تطبيق استخداماته والاعتماد على ما يقدمه من معلومات واستشارات دقيقة، وتأثيراته الإيجابية في تقليل الاعتماد على العنصر البشري والعمالة، مما يرفع جودة المنتجات ويقلل من الإنفاق (سليمان ورضون، 2021، 501).

ثانيا: مميزات ومجالات استخدام الذكاء الاصطناعي

يتميز الذكاء الاصطناعي (AI) عدة خصائص تجعله أحد أهم التطورات التكنولوجية في العصر الحديث. من أبرز هذه الخصائص القدرة على التعلم والتكيف، حيث يمكن للأنظمة الذكية تحليل البيانات، واستخلاص الأنماط، والتعلم من التجارب السابقة دون تدخل بشري مباشر، وهو ما يعرف بالتعلم الآلي (Machine Learning). كما يتمتع الذكاء الاصطناعي بالدقة العالية في معالجة البيانات، مما يجعله قادراً على تقليل الأخطاء البشرية وتحسين كفاءة العمليات في مختلف المجالات (سليمان ورضون، 2021، 504). بالإضافة إلى ذلك، يتميز بالقدرة على معالجة كميات ضخمة من البيانات بسرعة فائقة، وهو ما يجعله مفيداً في تحليل البيانات الضخمة (Big Data) واتخاذ القرارات المبنيّة على الأدلة. ومن الخصائص الأخرى المهمة القدرة على أتمتة المهام، حيث يستطيع الذكاء الاصطناعي تنفيذ المهام الروتينية بكفاءة عالية، مما يزيد من الإنتاجية ويوفر الوقت والجهد. وأخيراً، يتمتع الذكاء الاصطناعي بالقدرة على التفاعل الذكي مع البشر من خلال تقنيات مثل معالجة اللغات الطبيعية (NLP) والتعرف



الشكل 1-Error! No text of specified style in document. مجالات الذكاء الاصطناعي

بيانات جديدة، ومن ثم فإنه من الواضح أن الذكاء الاصطناعي يهدف إلى فهم طبيعة الإنسان من خلال برامج الكمبيوتر التي يمكن أن تحاكي السلوك البشري، مما يجعله أداة فعالة للتعامل مع الإجراءات التعليمية والمشكلات التي نواجهها في التعليم، الذكاء الاصطناعي لديه القدرة على حل المشكلات أو التصرف وفقاً للحالة (شلاكة، 2024، 41).

رابعاً: التحاسب الضريبي في البيئة الرقمية

أصبحت شركات تكنولوجيا المعلومات الضخمة تهيمن على الاقتصاد العالمي من خلال نماذج أعمالها المميزة كما أن هذه الشركات تحتفظ بأرباحها الضخمة في البلدان ذات معدلات الضرائب المنخفضة أو في الملاذات الضريبية لأغراض التهرب الضريبي، وأنها لا تدفع ضرائب كافية في البلدان التي يوجد فيها مستهلكوها وحيث تنشأ أرباحها ولا تهيمن شركات تكنولوجيا المعلومات العملاقة والمعروفة مثل Google و Amazon و Facebook و Apple على المشهد التقني فحسب بل على الاقتصاد ككل بشكل متزايد وعلى الرغم من ذلك تقدر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن شركات تكنولوجيا المعلومات الكبيرة تتجنب الضرائب من 100 مليار دولار إلى 240 مليار دولار سنوياً، أي ما يعادل 4% إلى 10% من عائدات ضرائب الشركات العالمية، كما مكن الاقتصاد الرقمي الشركات من تقديم الإعلانات وجذب العملاء من خلال الخدمات عبر الحدود باستعمال منصات الإنترنت فلم يعد المستهلكون بحاجة إلى شراء تسجيلات أو أقراص مضغوطة للاستماع إلى الموسيقى كما يمكنهم الاستماع إلى الموسيقى من خلال خدمات التنزيل. ونتيجة لذلك، فقدت البلدان المستهلكة الأساس امكانية تحصيل ضرائب الشركات من مشغلي الأعمال الذين يقدمون الخدمات، وعانت من انخفاض إيراداتها الضريبية (Shigeki, 2019, 1).

مما سبق يمكننا أن نلخص مجالات الذكاء الاصطناعي واستخدامه في العديد من المجالات العسكرية والصناعية والاقتصادية والتقنية والطبية والتعليمية والخدمية الأخرى.

ومن بين أهم تطبيقاته ما يلي: (مركز البحوث، 2021، 5)

1. السيارات ذاتية القيادة والطائرات بدون طيار.
2. الإنسان الآلي (الروبوت) وهو جهاز ميكانيكي مبرمج للعمل مستقلاً عن السيطرة البشرية، والمصمم لأداء الأعمال وإنجاز المهارات الحركية واللفظية التي يقوم بها الإنسان، فضل عن استخداماته الأخرى المتعددة بالمفاعلات النووية وتمديد الأسلاك وإصلاح التمديدات السلكية التي تحت الأرض وقت شاف الألغام وصناعة السيارات وغيرها من المجالات الدقيقة.
3. التحكم اللاخطي كالتحكم بالسكك الحديدية.
4. الأجهزة الذكية القادرة على القيام بالعمليات الذهنية كفحص التصاميم الصناعية، ومراقبة العمليات واتخاذ القرار.

ثالثاً : أهداف الذكاء الاصطناعي

يهدف الذكاء الاصطناعي إلى فهم طبيعة الذكاء البشري من خلال تمكين برامج الكمبيوتر من محاكاة السلوك الذكي للإنسان، مما يعني أن برامج الكمبيوتر لديها القدرة على حل المشكلات أو اتخاذ القرارات في مواقف محددة. تعتبر هذه نقطة تحول مهمة تتجاوز ما يسمى بتقنية المعلومات، ففي تقنية المعلومات يتم تنفيذ عملية التفكير من قبل البشر، وأهم سبب لاستخدام الكمبيوتر أنه يقتصر على سرعته العالية، كما أن الذكاء الاصطناعي هو فرع للمعلوماتية يدرس تطوير التقنيات الذكية لتطبيق هذه التقنيات من خلال أجهزة الكمبيوتر، بحيث يكون لأجهزة الكمبيوتر سلوكيات الذكاء عند أداء المهام أو حل للمشكلات، والحصول على أفضل حل من خلال البحث المباشر، لأن عملية البحث تستغرق وقتاً طويلاً، أو تحتاج إلى خبراء في مجال معين للمساعدة في اتخاذ القرارات بناء على

الضريبية. قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بدمج هذه المشاريع في "كتاب مصدر عالمي حول تعليم دافعي الضرائب" ويشير هذا المنشور إلى أنه من الصعب تغيير تصورات دافعي الضرائب الأكبر سناً، ومن ثم فإن العديد من البلدان مثل رواندا وجامايكا وكينيا وموريشيوس والمغرب وبيرو تبدأ مشاريعها التعليمية لدافعي الضرائب على المستوى المدرسي كما تحاول ماليزيا وكوستاريكا الاستمتاع بالضرائب من خلال مسابقات التوعية الضريبية ومكاتب الضرائب الصغيرة لتعليم الأطفال دورة الضرائب، بدءاً من نفقات الحكومة وكيفية استعمال الضرائب المحصلة وتسعى المكسيك والسلفادور إلى تحسين الثقافة الضريبية للطلاب. في البرازيل وبوروندي، يتم تدريب الطلاب على مساعدة دافعي الضرائب ذوي الدخل المنخفض والشركات الصغيرة في شؤونهم الضريبية بدون مقابل، ويتم أيضاً استهداف الشركات الصغيرة غير الرسمية والمناطق الريفية في كوريا وموزمبيق وجنوب إفريقيا من خلال فصول خاصة وحملات ووحدات متنقلة، لذا يمكن القول أنه بالإمكان تحسين مواقف دافعي الضرائب تجاه الامتثال الضريبي من خلال المعرفة الضريبية والتي تتحقق من خلال الآتي: (Bornman & Wassermann, 2020, 1)

1. معرفة أقسام المعرفة الضريبية وهي فئات فرعية تشمل مسؤوليات دافعي الضرائب وحقوقهم والدخل المحدد وقواعد الخصم والوعي بالعقوبات.
 2. فهم الأفراد للمعرفة الضريبية وبعض الأمور المتعلقة بالنظام الضريبي.
 3. مستوى وعي الأفراد دافعي الضرائب تجاه التشريعات الضريبية.
 4. خلق بيئة تؤدي إلى إلمام الشباب بالضرائب وتوعية دافعي الضرائب بكيفية تقديم الإقرارات الضريبية. تقديم تحديثات بشأن التغييرات في التشريعات الضريبية وتشجيع الأفراد وحثهم على دفع ضرائبهم.
- سادساً: إطار المقترح للتحاسب الضريبي في ظل البيئة الرقمية
- ويتناول الإطار المقترح العناصر الآتية:

أولاً: الإطار المفاهيمي

نتج عن التعاملات الرقمية الكثير من المفاهيم الخاصة بطبيعة هذه التعاملات بسبب التطورات التقنية والتي أثرت بشكل مباشر على العمل المحاسبي بشكل عام والعمل الضريبي بشكل خاص، وهذه المفاهيم من الضروري أن تكون واضحة ومدركة بشكل جيد من قبل القائمين بالتعاملات الرقمية من جهة (الشركات التقنية) والإدارة الضريبية التي تقوم بعملية التحاسب الضريبي من جهة أخرى، وإذا ما اردنا التطرق إلى أهم المفاهيم التي تأثرت بالتعاملات الرقمية أو المفاهيم التي نتجت بالأساس عن التعاملات الرقمية يجب أن نتطرق إلى المفاهيم الآتية :

1. الضريبة الرقمية (Digital Tax): وهي الضريبة التي يتم فرضها على التعاملات الرقمية للشركات التقنية عن الإيرادات التي تجنيها من مصادر تقنية كشبكات الأنترنت من المستخدمين داخل البلاد فضلاً عن الإيرادات الناتجة

وترى الباحثة أن التحاسب الضريبي في البيئة الرقمية يتطلب مجموعة من العناصر الواجب توافرها لضمان فاعلية التحاسب الرقمي وهي كالآتي:

1. تشريعات ضريبية وتعليمات تتسم بالمرونة الكافية تلائم بيئة الاقتصاد الرقمي والمتغيرات التي طرأت عليها.
2. بنية تحتية للأعمال الإلكترونية للإدارة الضريبية لتمكينها من متابعة أعمالها كشبكات الأنترنت والاتصالات والأجهزة والبرامج اللازمة.
3. كادر متخصص ومسلح بالمعرفة التقنية والمهنية اللازمة لعملية التحاسب الضريبي.
4. متابعة رقابية داخلية وخارجية على الإدارة الضريبية والجهات الخاضعة للتحاسب الضريبي مؤهلة لمثل هذه التعاملات بامتلاكها المعرفة التقنية والمهنية اللازمة.
5. رقمنة الإدارة الضريبية من خلال توفير دعم تقني للإدارات الضريبية من قبل قطاعات تكنولوجيا المعلومات والقطاعات الرقمية من خلال توفير البرامج والمنصات التي تدعم عملية التحاسب الضريبي.
6. دعم الجهات الحكومية المختصة كالبنوك من خلال عمليات الدفع الإلكتروني وتوفير المتطلبات اللازمة.
7. الاستعانة بخبراء وممثلي دول رائدة في مجال تحصيل الضريبة الرقمية.
8. نشر الوعي في المجتمع الضريبي حول أهمية رقمنة الضرائب بالاعتماد على التقنيات المبتكرة في مجال الضرائب ومواكبة التقدم في مجال الضرائب.

خامساً: أثر المعرفة الضريبية والتقنية على الامتثال الضريبي في البيئة الرقمية

يمكن أن يُنظر إلى البيئة التي تسمح للشركات العاملة في الاقتصاد الرقمي بالإفلات من دفع الحد الأدنى من الضرائب على أنها تشوه المنافسة وتخلق مجالاً غير مستو تتمتع فيه هذه الشركات بميزة غير عادلة. كما أنه يعرض عائدات الضرائب الحكومية للخطر، لا سيما إذا تم طرد الأنشطة "الغنية بالضرائب" التي كانت تعمل في الاقتصاد التقليدي بسبب الأنشطة الرقمية الجديدة، على مدى القرن الماضي، كان الاقتصاد التقليدي والسياسات الضريبية الحالية المرتبطة به متجذرة في حواجز قضائية واضحة المعالم. يرتبط هذا ارتباطاً مباشراً بافتراض أن المواقع المادية الفعلية حيث يتم إنتاج السلع والخدمات ويمكن أن تشير إلى الوجود المادي (المعروف أيضاً باسم المنشأة الدائمة)، ويمكن استعمالها لتحديد مكان دفع الضرائب. في الاقتصاد الرقمي لا يمكن تطبيق نفس عملية التفكير حيث تتم جميع التجارة تقريباً على طول سلسلة التوريد تقريباً دون وجود مادي كبير، كما أنها تعني بحكم طبيعة الاقتصاد الرقمي أن مكان الإقامة الثابت داخل الحدود الوطنية لم يعد مطلوباً لتوليد الدخل، خاصة لنماذج الأعمال الجديدة القائمة على الاشتراك أو الوصول أو الإعلان، والتقنيات الجديدة مثل الطباعة ثلاثية الأبعاد. ومع ذلك، لا تزال السياسة الضريبية العالمية متخلفة عن هذا الابتكار، لذا أدركت السلطات الضريبية في جميع أنحاء العالم أن المعرفة الضريبية ستؤدي إلى امتثال ضريبي أفضل. ومن ثم، فقد شرعوا في مشاريع مختلفة لتعليم دافعي الضرائب لتحسين المعرفة

بها والحيلولة دون تعديلهما، أي أنه عندما تخزن معلومة ما في سلسلة الكتلة لا يمكن لاحقاً القيام بتعديل هذه المعلومة. 10. المنشأة الدائمة (permanent establishment): المقر الثابت للعمل الذي يتم من خلاله مزاوله نشاط المشروع كلياً أو جزئياً.

11. المنتجات الرقمية (Digital product): هي تلك المنتجات التي ليس لها أي شكل فيزيائي أو مادي بحيث نستطيع نقلها أو تخزينها، فنحن لا نستطيع مثلاً أن نمسك كورس ديجيتال ماركتنج في يدينا،

كما أن المنتجات الرقمية أصبح لها مكانة كبيرة و سوق كبير للغاية بسبب الإمكانيات الكبيرة التي يوفرها الأنترنت، فهناك الكثير من المشكلات التي لا تعالجها إلا المنتجات الرقمية، فمثلاً هناك الكورسات الرقمية التي يحتاجها الناس لكي يتعلموا المهارات المختلفة، أو حتى ليكملوا دراستهم الجامعية أونلاين، والكتب الإلكترونية التي يمكننا أن نشتريها ونقرأها ونحن في مكاننا، وهناك البرامج والتطبيقات التي أصبحنا لا نستطيع العيش بدونها، سواء في الدراسة أو العمل أو حتى اللعب.

ويمكن القول ان الإطار المفاهيمي المقترح يعتمد على فهم وادراك المفاهيم الجديدة التي استحدثت بفعل الاقتصاد الرقمي ومن ثم الاعتراف بها من قبل المنظمات المهنية المختصة لأغراض قياسها والتقرير عنها ومعاملتها محاسبياً وضريبياً أسوة بالعناصر الأخرى في الاقتصاد التقليدي.

ثانياً: الإطار التشريعي: يتمثل الجانب التشريعي للضرائب بالتشريعات والتعليمات التي يتم وضعها لتنظيم عملية التحاسب الضريبي بكل أركانها، وفي ظل بيئة الاقتصاد الرقمي وتأثيرها الكبير على العمل المحاسبي ومن ثم على العمل الضريبي كان لابد من تطوير التشريعات الضريبية لتتلاءم وهذه التغيرات الكبيرة من خلال مراعاة تأثير الاقتصاد الرقمي على مخرجات العمل المحاسبي والتي تعدّ مدخلات العمل الضريبي وبالنظر لعدم وجود تشريعات ضريبية موحدة يتم الاعتماد عليها في التحاسب الضريبي عن التعاملات الرقمية التي تمارسها الشركات الرقمية بسبب طبيعة تكوين هذه الشركات، فإنه من الضروري إصدار تشريعات أو تعليمات ولو بشكل مؤقت خاصة بتعاملات الدولة حين إصدار الحلول الدولية المتفق عليها بشكل عام يتم اعتمادها من قبل الإدارة الضريبية لتحقيق العدالة الضريبية أسوة بالشركات الاعتيادية ومحاولة حصر الإيرادات التي تحصل عليها هذه الشركات وذلك من خلال الآتي:

1. دعم وفرض الرقابة على الشركات التي تمارس أنشطتها عبر الأنترنت من خلال معرفة عدد المستخدمين وحجم الحزمة المستعملة من مصادر الأنترنت الرئيسية وحركة البيانات واستعمال المؤشرات التنبيهية اللازمة واعتماد أنظمة تكنولوجيا المعلومات المتطورة التي تستعمل الأنظمة والخوارزميات للتعرف على حجم التعاملات الرقمية ومن ثم بناء جهاز معلوماتي رقابي تكون مهمته قياس أنشطة المنصات الرقمية.

2. اعتماد البرامج التي تمكن من تتبع أنشطة الشركات مثلاً ساعد الانترنت على استحداث أداة لتحليل سجل المعاملات الإلكترونية على سلسلة الكتل اطلق عليها اسم

عن الاعلانات الرقمية والتجارة الإلكترونية والمنتجات الرقمية المختلفة كالفديوهات والكتب الرقمية والاعلانات الممولة لصالح شركات الفيس بوك واليوتيوب وغيرها.

2. الأصول الرقمية (Digital Assets): من الناحية الفنية تعد الأصول الرقمية هي أي "سجل إلكتروني" تملكه أو ترخصه أو تتحكم فيه، يتضمن هذا أي حساب تقريباً أو ملف رقمياً لديك صلاحية الوصول إليه - البريد الإلكتروني والخدمات المصرفية عبر الأنترنت وحسابات الوسائط الاجتماعية والتخزين السحابي والمدونات وأي شيء آخر تقوم به عبر الأنترنت أو على هاتفك أو على جهاز الحاسوب الخاص بك.

3. إدارة الأصول الرقمية (Digital Assets Management): إدارة الأصول الرقمية هي إدارة دورة حياة مجموعات كبيرة من الأصول الرقمية، بما في ذلك الصور الفوتوغرافية، والرسوم البيانية، وشعارات العلامات التجارية، والوثائق المركبة، وكذلك المضامين الإعلامية الفنية كالوسائل السمعية والبصرية.

4. المخزون الرقمي (Digital Inventory): ويقصد بهذا المفهوم الاعتماد على التقنيات الحديثة والطباعة ثلاثية الأبعاد ويعد بداية التغيير والتحول من نقل الأجزاء المادية إلى إرسال البيانات الرقمية إلى مواقع التصنيع البعيدة للطباعة الثلاثية مما يوفر الكثير من الوقت والجهد والتخلص من تكاليف التخزين فضلاً عن السرعة.

5. المصاريف الرقمية (Digital Expenses): ويقصد بها المصاريف الناتجة عن التعاملات الرقمية والتي يتم دفعها بشكل إلكتروني لغرض الحصول على الإيرادات الرقمية كمصاريف البحث والتطوير لإنتاج وتصميم البرامج والتطبيقات والكادر القائم بالعمل فضلاً عن المصاريف الاعتيادية.

6. الإيرادات الرقمية (Digital Revenue): وهي الإيرادات التي تحصل عليها الشركات التقنية والناتجة عن الاعمال الرقمية التي تقوم بها كإيرادات الناتجة عن الربط البيئي وتزويد خدمة الأنترنت من المستهلكين وكارتات الدفع المسبق والإعلانات الرقمية الممولة والتسويق الإلكتروني وتصميم البرامج وغيرها.

7. الإدارة الضريبية (Tax Administration): تختص الإدارة الضريبية بتطبيق القوانين الضريبية وتنفيذها بالإضافة إلى تطوير هذه القوانين حماية لحقوق كل من الخزينة العامة والمكلف.

8. النقود الرقمية (Digital currency): هي عملات إلكترونية لا يمكن لمسها أو اكتنازها أو حملها باليد، كـ "بتكوين" وغيرها ولا تخضع لسيطرة أية مؤسسة مالية في العالم ولا يمكن تداولها في البورصات مثل الأسهم والسندات.

9. البلوك تشين (Blockchain) هي قاعدة بيانات موزعة تمتاز بقدرتها على إدارة قائمة متزايدة باستمرار من السجلات المسماة كتلا (blocks) وتحتوي كل كتلة على الطابع الزمني ورابط إلى الكتلة السابقة. وصُممت سلسلة الكتل بحيث يمكنها المحافظة على البيانات المخزنة

بالاعتماد على الجهاز المعلوماتي وهيئات الإعلام والاتصالات التي تتعامل مع هذا النوع من الشركات.

14. تشجيع الشركات الرقمية على الامتثال الضريبي من خلال الأنظمة المرنة وطرق تسديد الضريبة من خلال اعتماد تقسيط المبالغ ومتابعة التزام هذه الشركات.

ومن ثم فانه من المهم إصدار التشريعات الخاصة بتعاملات الشركات الرقمية في إطار يتسم بالوضوح والشفافية والبساطة والمرونة والقابلية للتعديل وفق الظروف المختلفة نظرا للتغيرات المستمرة في هذا المجال، كما انه من الضروري قيام كل دولة بالاعتماد على نفسها واعتماد الحل الفردي للتعامل مع هذه الشركات لحين إصدار الحل الدولي تحقيقا لكثير من الأهداف المتمثلة بتحقيق العدالة الضريبية وضم الضرائب التي يتم الحصول عليها من تعاملات هذه الشركات إلى إيرادات الدولة وفق القانون ومتابعة وملاحقة الشركات المتهربة وفرض الغرامات في حالة عدم السداد والالتزام.

ثالثا: الإطار الإجرائي: مازالت الكثير من الدراسات والأبحاث تسعى للوصول إلى حلول لمواجهة تحديات فرض الضريبة على التعاملات الرقمية بسبب طبيعة هذه التعاملات وتعقد الأنشطة التي تتم من خلالها، لذا سيتم تناول الإطار الإجرائي من خلال الآتي:

1. تعدّ الضريبة التي يتم فرضها على التعاملات الرقمية ضريبة مستحدثة أي أنها ضريبة خاصة بالتعاملات الرقمية تفرض لأغراض تحقيق العدالة الضريبية بسبب النمو المستمر لهذه الاقتصاد وتوجه الاقتصاد في المستقبل ليصبح اقتصاداً رقمياً بالكامل وتراجع الإيرادات التي يمكن الحصول عليها من الاقتصاد التقليدي في ظل التحول الرقمي الحاصل ومن ثم القضاء على التهرب الضريبي الناتج عن توجه الشركات نحو الاقتصاد الرقمي.
2. يتم فرض الضريبة على إيرادات الشركات الرقمية وليس على أرباحها، لأن فرض الضريبة على الأرباح يتطلب تحديد المكان الذي تم تحقق الربح فيه والتي يصعب رصدها في حال كون الشركة متعددة الجنسية وعابرة الحدود.
3. يتم تحديد الضريبة التي تفرض على الشركات الرقمية بنسبة ثابتة كأن تكون 3% كما في بعض الدول من إجمالي الإيرادات.
4. وتوافقا مع الكلام السابق ومع فرض الضريبة على الإيرادات تعامل الشركات متعددة الجنسيات بوصفها كياناً واحداً.
5. يتم اعتماد الحل الفردي في الوقت الحالي من حيث تشريعات كل دولة أي ان الضريبة هذه تعدّ ضريبة مؤقتة لحين الوصول إلى الحل الدولي المتفق عليه، حيث سيتم إيقاف التشريعات أو التعليمات الفردية حال صدور الحل الدولي.
6. تفرض الضرائب على أنشطة الشركات الرقمية وأدوات الذكاء الاصطناعي الآتية :
 - أ. أنشطة بيع السلع والخدمات عبر الأنترنت مثل منصة أمازون.

Graphsense تمكن من تتبع الصفقات وكذلك برنامج Zenledger وهو برنامج ضريبي يسمح لتجار العملات المشفرة استيراد عملاتهم وحساب ضرائب التشفير.

3. اعتماد المنصات الرقمية التي تساعد في إعداد القرارات الضريبية الرقمية بالاعتماد على بيانات العملاء المسجلة لدى الإدارة الضريبية.

4. تحديد الأنشطة الرقمية التي تخضع للضريبة والتي تم الاعتراف بها من خلال نوع الإيرادات والأرباح التي يتم احتسابها والمصروفات التي يسمح بتنزيلها والتي لا يعترف بها ولا يتم تنزيلها بالاعتماد على دراسات وأبحاث وتجارب الدول في هذا المجال.

5. تطوير أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة في الشركات الرقمية بما يمكنها من إدارة مخاطر أنشطة وتعاملات هذه الشركات.

6. إضافة العناصر التي تم استحداثها كالأصول الرقمية التي تم الاعتراف بها ووفق شروط الاعتراف بالأصل إلى النظام المحاسبي الموحد المعتمد في التعاملات الرسمية والحسابات الختامية المعتمدة من قبل مراقبي الحسابات وكذلك ما يتعلق بالخصوم الرقمية والمصروفات والإيرادات الرقمية.

7. عدّ هذه الضريبة ضريبة مستحدثة (من نوع خاص) أي انها ليست ضريبة دخل أو ضريبة مبيعات أو ضريبة قيمة مضافة لحين إصدار الحل الدولي واعتماد تشريعات موحدة يتم الاتفاق عليها بشكل دولي لأن أغلب الشركات الرقمية هي شركات عابرة الحدود وتعاملاتها دولية.

8. اعتماد نسبة ثابتة من الأرباح أو الإيرادات يتم الاتفاق عليها وفق دراسات وتجارب دول تطبق هذا النوع من الضرائب.

9. اعتماد حد أدنى للإيرادات يتم فرض الضرائب عليه ويعفى ما هو دون الحد المحدد وفق التشريعات الضريبية (قيما يتعلق بالمشروعات الصغيرة).

10. تحديد الإعفاءات للشركات الرقمية التي تمارس الأنشطة الاجتماعية والتنشيطية والتوعوية من خلال الإعلانات الممولة عبر المنصات الرقمية كإعلانات الخاصة بالتوعية ضد Covid19 أو ضد ممارسة العنف ضد الطفولة أو ضد التدخين أو محاربة الجهل، وتشجيع التعليم ومحاربة التسول وغيرها.

11. عدّ الإيرادات التي تكتسب داخل الدولة خاضعة للضريبة بغض النظر عن موقع الشركة الرئيس وحين إصدار التعليمات والتشريعات الدولية الموحدة.

12. وضع هيكل للحوافز الضريبية المقترحة لدعم وتشجيع الاقتصاد الرقمي وأدوات الذكاء الاصطناعي وتجنباً لانخفاض الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات في الأجل الطويل وتطوير نشاط المنصات الرقمية لمواكبة التطورات وتشجيع التقدم والابتكار.

13. متابعة الشركات التي لديها تعاملات رقمية وحصرها وفرض توثيق الأمور القانونية المتعلقة بتسجيل هذا النوع من الشركات والمشروعات لدى مسجل الشركات

خامساً: الإطار التنفيذي: ويتمثل هذا الإطار بتفاصيل عمل الإدارة الضريبية وكيفية ممارستها لعملية التحاسب الضريبي في بيئة الاقتصاد الرقمي وذلك من خلال الآتي :

1. تأهيل كادر الإدارة الضريبية ليكون قادراً على القيام بعملية التحاسب الضريبي من الناحية التقنية والمهنية بحيث يكون على معرفة تامة بكيفية التعامل مع الشركات الرقمية تعاملًا يكافئ مستوى تقدم وتطور هذه الشركات في الحد الأدنى تجنباً لأية مشاكل قد تحدث بسبب عدم الإدراك الكافي من قبل الإدارة الضريبية.
 2. توفير الإمكانيات المادية من حيث البنية التحتية والأجهزة والمعدات والمنصات الرقمية والبرامج الداعمة لعمل الإدارة الضريبية والتدريب عليها بشكل مستمر.
 3. التدريب والتعليم المستمر لكادر الإدارة الضريبية على الآليات التي يتم استعمالها في التعامل مع الشركات الرقمية والتي تعتمد الذكاء الاصطناعي في عملها في عملية التحاسب الضريبي وعمل الإقرارات الرقمية من خلال برامج ومنصات مشتركة بين الإدارة الضريبية والشركات التي تخضع للتحاسب الضريبي.
 4. توفير قاعدة بيانات متكاملة لدى الإدارة الضريبية وتحديثها باستمرار بالرجوع إلى سجل الشركات لمعرفة الشركة التي يجب محاسبتها ضريبياً وحصر الشركات المتهربة ضريبياً لئتم ملاحقتها قانونياً وتطويعها بالطرق القانونية للخضوع للضريبة.
 5. الاعتماد على الكوادر الكفوءة الحاصلة على مستويات معينة من التدريب والمعرفة التقنية والمهنية وتشجيعها من خلال الحوافز المادية والمعنوية المتمثل بدرجة عالية من الاستقلالية والخصوصية أو من خلال ارتباطها المباشر بجهات عليا في الدولة.
 6. في حالة نظام التحاسب الضريبي الاعتيادي فإن الإدارة الضريبية تعتمد على القوائم المالية والحسابات الختامية للشركات والجهات الخاضعة للضريبة، أما في ظل الاقتصاد الرقمي فمن الطبيعي تحول هذه الشركات إلى نظم القيد الإلكتروني والعقود الإلكترونية.
 7. اعتماد التحقق الإلكتروني بسبب طبيعة عمل الشركات الرقمية التي تستخدم أدوات الذكاء الاصطناعي واعتمادها نظم القيد الرقمي والعقود الرقمية، لذا يتم اعتماد التحقق الرقمي من خلال مراجعة عمل الأطراف المتعاملة من خلال الرسائل الإلكترونية التي يتم تبادلها.
- ويقوم نظام التحقق الإلكتروني على مبدأ التعامل الإلكتروني بين طرفين كلاهما مجهز إلكتروني، سيكون لأحد الطرفين رغبة أساسي في إثبات التعامل سواء بقيمته الأساس أو بقيمة أعلى بينما يلجأ الطرف الآخر إلى قيد التعامل بالقيمة الأساس أو قيمة أقل مما يشكل نظام رقابي متكامل (&Balance Checks).

الاستنتاجات

1. يترتب على فرض الضرائب على تعاملات الاقتصاد الرقمي وتقنيات الذكاء الاصطناعي مكاسب وفرص يجب أخذها بنظر الاعتبار.

ب. منصات التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك والواتس آب.

- ج. منصات محركات البحث مثل جوجل.
- د. الروبوتات وأدوات الذكاء الاصطناعي الأخرى.
- هـ. الخدمات المالية الرقمية مثل منصات تحويل الأموال ومنصات تداول العملات الرقمية.
- و. مقدمو خدمات تكنولوجيا المعلومات كشركات الأنترنت والاتصالات.
- ز. الخدمات المقدمة عبر الأنترنت كالاستشارات الطبية والهندسية والمالية والقانونية.
- ح. خدمات البث التلفزيوني والإذاعي والصحف الإلكترونية.

7. تحديد الحد الأدنى للإيرادات التي يتم فرض ضرائب عليها لتشجيع الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات وفي سبيل دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

رابعاً: الإطار المحاسبي: يعتبر الجانب المحاسبي هو الجانب الأساس الخاص بالجانب العلمي والأكاديمي الخاص بمفاهيم المحاسبة الضريبية ومعايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة الضريبية التي يتم اعتمادها من قبل القائمين على العمل المحاسبي والضريبي وذلك من خلال الآتي:

1. تحديث المناهج الدراسية الخاصة بتدريس مادة المحاسبة الضريبية وعدم الاكتفاء بما يتم تدريسه في الوقت الحالي، حيث أن المحاسبة الضريبية هي علم يستحق الاهتمام به وتطويره وتحديثه، من خلال متابعة التطورات ذات العلاقة الوثيقة به في ظل المتغيرات الكثيرة التي يتم استحداثها بفعل الاقتصاد الرقمي وتأثيره المباشر على المحاسبة الضريبية ومن ثم التحاسب الضريبي المعتمد على المنهج العلمي الذي يتم تعلمه وتعليمه للكوادر المحاسبية التي يتم تخرجها من أقسام المحاسبة لتقليل الفجوة بين ما يتم تعلمه وما يتم تطبيقه في الواقع.
2. تطوير الأنظمة المحاسبية والرقابية من خلال متابعة الاعتراف بالأنشطة الناتجة عن التعاملات الرقمية وقياسها والإفصاح عنها وطرق اهلاكلها وتقديمها سواء أكان التقادم تقنياً أم مادياً.
3. تطوير المعايير المحاسبية الحالية أو استحداث معايير جديدة تغطي التطورات الناتجة عن الاقتصاد الرقمي بحيث تكون معتمدة بشكل دولي متفق عليه بالنظر لطبيعة الشركات الرقمية وأدوات الذكاء الرقمي التي تكون في بعض الأحيان تعاملاتها دولية وعابرة للحدود.
4. تطوير معايير التدقيق بما يوفر قواعد حاكمة لعمل المدققين ومراقبي الحسابات بالاعتماد على أدلة وإرشادات معتمدة يتم إصدارها من جهات مختصة يسترشد بها من قبل المدققين الداخليين والخارجيين كل حسب طبيعة عمله وحدود مسؤوليته.
5. إصدار معايير للحوكمة وأخلاقيات التعامل في ظل بيئة الاقتصاد الرقمي وتقنيات الذكاء الاصطناعي من خلال التزام الشركات والأفراد المتعاملين بهذا المجال بهذه الاخلاقيات والالتزام بها.

References:

1. Al-Shammari, Firas Ismail, (2022), *Al-'Alaqah bayna Idarat al-Azamat wa Mawaqi' al-Tawassul al-Ijtima'i*, Majallat Dirasat wa Buhuth I'lamiyyah, College of Media, Al-Iraqia University, Vol. (2), No. (6), pp. 582–606.
2. Al-Kubaysi, Mamdouh Ahmad, (2012), *Namu al-Munazzamat al-'Alamiyyah fi Zill Intishar al-Tiknulujiya*, Majallat al-'Ulum al-Idariyyah, University of Anbar, No. (6), Vol. (8).
3. Al-Hashimi, Muna 'Ali Hamdan, *Al-Qararāt al-Shira'iyyah wa Ta'athuruha bi Mawaqi' al-Tawassul al-Ijtima'i*, Majallat Jami'at al-Anbar lil-'Ulum al-Iqtisadiyyah wal-Idariyyah, Vol. (13), No. (2), pp. 171–192.
4. Khesan, Tha'ir Khalaf, (2021), *Ta'thir Istikhdam Wasā'il al-Tawassul al-Ijtima'i 'ala Hayat al-Nas*, Majallat Dar al-'Ulum, No. (18), Vol. (2), pp. 221–232.
5. Sulayman, Sayyid & Radwan, Ahmad, (2021), *Athar Anshitah al-Taswiq 'Abr Wasā'il al-Tawassul al-Ijtima'i fi Bina' Thiqah al-Zubun*, Majallat Tikrit lil-'Ulum al-Idariyyah wal-Iqtisadiyyah, Vol. (17), No. (55), pp. 493–508.
6. Shlaka, 'Ali Muhammad Salim, (2024), *Al-Munazzamat al-Mu'asirah fi al-Qarn al-Hadi wa al-'Ishrīn*, Dar Wael lil-Nashr, Amman, Jordan.
7. marina bornman & marinna Wassermann, (2020), tax knowledge for the digital economy, journal of economic and financial sciences. <https://jefjournal.org>.
8. Morinobu shigeki, (2019) How Should the Digital Economy Be Taxed , <https://www.nippon.com/>.
2. هناك العديد من التحديات والمشاكل التي تواجه فرض الضرائب على التعاملات الرقمية والتي أهمها صعوبة تحديد الاختصاص الضريبي وسهولة تحويل الأرباح وغموض الاقتصاد الرقمي .
3. تمثل التحديات التقنية التي تواجه فرض الضرائب على التعاملات الرقمية بتأهيل الإدارة الضريبية وتوافر المعرفة الضريبية التقنية في القائمين على فرض الضرائب وتوفير البنى التحتية اللازمة لذلك.
4. تمثل التحديات التشريعية في كيفية التعامل مع العديد من المتغيرات الناتجة عن قصور التشريعات الحالية في التعامل مع متغيرات الاقتصاد الرقمي .
5. تمثل التحديات المهنية التحديات الناتجة عن عدم وضوح الإجراءات والآلية الخاصة بفرض الضرائب على التعاملات الرقمية وصعوبة إثبات التعاملات والعقود وصعوبة تحقيق العدالة الضريبية في التعاملات الرقمية اسوة بالتعاملات التقليدية.
6. يضاف إلى التحديات السابقة وجود تحديات سياسية ناتجة عن التعاملات الدولية واختلاف الأنظمة الضريبية للشركات متعددة الجنسيات وغيرها من التحديات.
7. يمكن فرض الضرائب على التعاملات الرقمية من خلال خيارات الحل الفردي وخيارات الحل الدولي من خلال مجموعة من التدابير التي تضمن الحل المؤقت لحين إصدار الحل الدولي الموحد

توافر البيانات:

تم تضمين البيانات المستخدمة لدعم نتائج هذه الدراسة في المقالة.

تضارب المصالح:

يعلن المؤلفون أنه ليس لديهم تضارب في المصالح.

موارد التمويل:

لم يتم تلقي أي دعم مالي.

شكر وتقدير:

لا أحد.